على اسرائيل إبداء بعض التنازلات والتوصل الى تسوية اذا ارادت هدوءا طويلا

حماس ستصر على شعار الوحدة الوطنية لتحظى بتأييد الشارع الفلسطيني أكثر

■ لا نعرف كم سيستغرق من الوقت الى أن نتأكد ما هو نوع الحكومة الفلسطينية التي سيتم تشكيلها في أعقاب الفوز الذي حققته حماس في الانتخابات التشريعية الأخيرة في السلطة الفلسطينية.

الحديث يدور هذه الايام عن بضعة اسابيع، وذلك ما بين الدعوة الى انعقاد الجلسة الاولى لهذا المجلس، وأن يقوم الاعضاء الجدد بحلف اليمين ومن ثم تجري عملية انتخاب رئيس للمجلس. مما لا شك فيه أن جلسات المجلس القادمة ستكون جلسات ذات طابع فني معقد للغاية. على الدوام كانت هناك اشكالات وتعقيدات في عملية تنقل اعضاء المجلس ما بين قطاع غزة والضفة الغربية، ولكن الآن، فان هذه التعقيدات ستكون أكبر وأشد، ذلك لأن اسرائيل سبق لها أن أعلنت بأنها «لن تسمح لمندوبي حماس بالمرور في اسرائيل»، وللفلسطينيين فان هذا الاجراء ليس جديدا، حيث سبق لهم وأن تغلبوا عليه بواسطة ادارة جلساتهم عن طريق اجهزة الفيديو حيث يجتمع الاعضاء من الضفة الغربية في رام الله والآخرون من قطاع غزة في مقر غزة، والاتصال فيما بينهم يتم عن طريق شاشات عرض فيديو كبيرة تسمح بذلك.

محمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية، وكبار قادة فتح يُجرون منذ ايام اتصالات ومشاورات ويعقدون لقاءات مع قياديي حركة حماس. وكان وفد يمثل قيادة حماس غادر القطاع قبل عدة ايام في زيارة الى دمشق لاجراء الاتصالات، وسيتوجه من هناك، كما يبدو، الى دول عربية اخرى مرورا بالقاهرة. الجميع ما زال غير متعقل ولا يفهم بسهولة ماذا حدث يوم 25 كانون الثاني (يناير) في تلك الانتخابات، والجميع لا يريد أن يسبق غيره في الوقوع بالخطأ، فالجميع ينتظر الجميع ليفهم ويعي ومن ثم يقرر ما يريد.

السؤال المركزي الذي يطرح الآن هو: ماذا ستفعل قيادة حماس؟ الاجابة على هذا السؤال تأتي سريعة قدر الامكان، من يوم الى آخر، وذلك لدى تفحص هذه التصريحات المتلاحقة التي تصدر عن ناطقيها وعن قادتها، حيث ترد الاجابة سريعة وواضحة لتشير الى أن الخيار الاول والأفضل لهذه الحركة هو: أن تقوم بتشكيل حكومة فلسطينية من خلال تحالفها مع قوى وطنية اخرى، أي تشكيل حكومة ائتلاف وطني. فالجميع يتحدث عن ذلك، اسماعيل هنية في غزة، وخالد مشعل في دمشق، وباقي القادة في كل مكان يتحدثون بإسهاب عن فضل وميزة الحفاظ على الوحدة الوطنية وضرورتها وعن ضرورة «الحفاظ على وحدة الصف» وعن ضرورة الحفاظ على وحدة النضال ووحدة الدم.

هم يتحدثون بأسلوب يوحي بأنهم على استعداد لدفع ثمن باهظ، وخصوصا أن يُدفع هذا الثمن لرئيس السلطة محمود عباس ولقيادة فتح، وايضا دفع ثمن معين للقوى الصغيرة الاخرى لقاء الحفاظ على هذه الوحدة الوطنية ومقابل الانضمام اليهم.

الرد الاول لقيادة فتح كان «الرفض المطلق»، ولكن في الايام القليلة الماضية فان كلمة «لا» المطلقة أصبحت «ربما» و«يجب أن ندرس الموضوع»، وفي نهاية الأمر يبدو أنهم سيوافقون على الانضمام، فان كل من يعرف رجالات فتح معرفة حقيقية يعرف بأنه ليس من السهل على هؤلاء التنازل عن «الوظائف» والمهام المميزة لهم، لا سيما وأن كثيرا منهم يتعرضون للسخرية في الشارع في أعقاب هذه الانتخابات.

والخيار الثاني الذي تفكر به حماس هو تشكيل حكومة «خبراء غير حزبية». والخيار الثالث والصعب هو أن تقوم حركة حماس «وحدها» بتشكيل حكومة فلسطينية جديدة.

من الممكن أن يكون المتحدثون باسم حركة حماس يتحدثون عن مثل هذه الخيارات من باب المناورة فقط، وذلك بغرض الضغط القوي على اصحابهم من داخل حركة فتح وليس كخيار جدي وفكرة يريدون تنفيذها فعليا. ففي الضفة الغربية وقطاع غزة تُسمع التهديدات الموجهة الى حماس بوضوح وصراحة، وأن هذه التهديدات لا تُقال بصوت منخفض أو غير مسموع، فهي تأتي من عدد من العواصم العربية ومن الدول الاوروبية (والولايات المتحدة)، وكذلك من اسرائيل التي هي في مقدمة مُصدري هذه التهديدات، ويعرفون (ويفهمون ايضا) بأنه لا يوجد مفر ولا بديل، إلا بانتهاج الطريق الواحد والوحيد اذا أرادت هذه الحركة الوصول الى السلطة، يعرفون بأنه لا مجال للحكم والسلطة إلا عن طريق الاجماع الوطني والحصول على الشرعية الدولية اللازمة لذلك كشرط لا بد من كسبه، ولهذا لا بد من الشراكة مع رئيس السلطة ومع حركة فتح، أي بمعنى آخر: «ائتلاف وطني».

وبناء على هذه الأسس، فانه يمكن التقدير منذ الآن، بل والتأكد من المدى الذي سيكون فيه قادة حماس مستعدين لتغيير مواقفهم التقليدية المعروفة، واذا كانوا، على سبيل المثال، مستعدين للاعتراف بدولة اسرائيل كما يطالبون هذه الحركة من كل الاتجاهات. والجواب على ذلك هو «لا» مطلقة. فلا مجال الآن ليقوم أحد من قادتها للاعلان عن الاعتراف باسرائيل. وأن كل من يُصر على طلب هذا التنازل منها، فانه يعرف تمام المعرفة بأنه يطلب شيئا لا يمكن تلبيته، وانه وضع هذا المطلب كشرط لازم للتعاون مع حماس، يجب عليه أن يعرف بأن طلبا كهذا سيؤدي الى طريق مسدود والى أزمات وعنف كبير.

جميع الامور الاخرى قابلة للتفاوض: وقف لاطلاق النار طويل الأمد (هدنة طويلة المدى كما عبر عن ذلك خالد مشعل)، وكذلك اجراء اتصالات بين الطرفين (حماس واسرائيل)، التوصل الى اتفاقات اقتصادية. كل هذه الامور ممكنة، إلا الاعتراف الرسمي بحق اليهود في العيش والتواجد في دولة خاصة بهم في فلسطين.

حكومة ودولة اسرائيل ترفض ذلك رفضا صارما، وحتى الآن فان رفض اسرائيل يحظى بموافقة وتأييد محلي ودولي واسعين، لكن هذه الاوضاع قابلة للتغيير عاجلا أو آجلا، وأن الكثيرين سيطالبون اسرائيل كذلك بإبداء بعض التنازلات والتوصل الى تسوية، والمسألة التي سيكون مفروضا على اسرائيل أن تجيب عليها هي ما اذا كان جيدا لاسرائيل أن تشتري هدوءا طويلا مقابل دفعها ثمنا بهذا المستوى مستقبلا؟.

داني روبنشتاين
محلل خبير في الشؤون الفلسطينية
(هآرتس) 6/2/2006

تلاميذ فلسطينيين يحرقون العلم الدنماركي خلال تظاهرة تنديدا بالكريكتر الذي يصور الرسول محمد (ص)

قرار تحويل البرنامج النووي الايراني الى مجلس الأمن مثال على «الأمم الخاوية»

■ قرار تحويل المداولات حول البرنامج النووي الايراني الى مجلس الأمن هو مثال آخر من أمثلة «الأمم الخاوية» ضمن القيمة العليا الاسرائيلية التي ترتكز على مبدأ «نحن وحدنا الذين ندافع عن أنفسنا» (هذا التصور الذي لم يكن صحيحا أبدا)، وعلى الايمان بالقوة العسكرية وحدها. لقد ربوّنا على أن الغرباء من غير اليهود يتحدثون في هذه الحالات بكلمات فارغة، وأن الايرانيين سيخدعون الجميع مرة اخرى، وفي نهاية المطاف لن يحدث ما لم نقم به بأنفسنا ـ ومن الأفضل لو كان ذلك بواسطة سلاح الجو من خلال شن هجمة جريئة مع ساعات الفجر.

ما العمل، العالم لم يعد على هذا النحو منذ زمن. ليس فقط في موضوع الذرة الايرانية وانما ايضا بصدد التهديدات الكثيرة الاخرى التي تواجهها اسرائيل والتي لا يمكن حلها بقدراتنا الذاتية وحدها، أو عبر المواجهة العسكرية. الارهاب الدولي مثلا: اسرائيل في اطار الكفاح ضده هي جزء من تحالف دولي تترأسه الولايات المتحدة ويحاول القضاء على عامل مجهول غير محدد وعابر للحدود. من الواضح أن هناك حاجة للتعاون الدولي الواسع في مواجهة الارهاب الدولي ـ ومثل هذا التعاون قد تجسد في أكثر من مرة في حالات كُشفت للجمهور واخرى لم يعرف عنها.

حتى المواجهة مع حزب الله، الخصم المحلي الصغير، تكتسب طابعا دوليا. صحيح أن الجيش الاسرائيلي قادر بصورة مؤكدة على احتلال المنطقة التي يتواجد فيها حزب الله، وبامكانه أن يُصفي قسما كبيرا من قادته. إلا أن الضرر الذي ستلحقه الصواريخ التي يمتلكها الحزب على العمق الاسرائيلي من جهة، ومعنى السيطرة غير المرغوبة على جنوب لبنان من ناحية اخرى، يحولّ خيار المواجهة على المستوى الدولي الى خيار أفضل. الضغط على طهران ودمشق عبر واشنطن وموسكو وغيرهم قد يكون وسيلة ذكية وناجعة لكبح جماح حزب الله أكثر من غيره بالرغم من عدم وجود بطولات فيه على صورة المحتل الساحق.

من الناحية الاخرى لم تعد المنظمات الدولية كما كانت ذات مرة. الامم المتحدة اليوم مصدر شرعية هام كما اكتشفت الولايات المتحدة حتى في حربها في العراق. الرئيس بوش الذي استخف مُظروه من المحافظين الجدد بالامم المتحدة جرب على جلده الفرق بين الحرب التي تتم من خلال التراص الداخلي والشرعية الدولية وبين المعركة التي لا تتمتع بهذه الصفة. لقد أصبح واضحا له اليوم أن كل خطوة مستقبلية تنطوي على استخدام الولايات المتحدة لقوتها العسكرية، ملزمة بالاستناد الى الدعم الدولي، أو على الأقل، التوجه اليه من منطلق النية الصادقة وليس الضريبة الكلامية كما تم الامر قبل اجتياح العراق في عام 2003.

الضربة العسكرية ضد ايران هي الاخرى ـ اذا لم يكن مفر منها ـ يمكن أن ترتكز فقط على التحالف الدولي والشرعية التي يمكن للامم المتحدة وحدها أن تمنحها. هذه ليست عملية منفردة مثل قصف المفاعل العراقي في عام 1981، وانما سلسلة عمليات ضد أهداف كثيرة. اسرائيل لا تملك بكل بساطة مثل هذه القدرة. الخوف من الخيار العسكري الذي يطلقه المسؤولون العسكريون بين الحين والآخر ليس إلا من البقايا السخيفة للتصور الذاتي القديم الذي بقي لدينا.

لذلك، يتوجب الترحيب بنجاح الحملة الدبلوماسية الهامة التي قامت بها حكومات اسرائيل في السنوات الأخيرة وساعدت بدرجة غير قليلة في التوصل الى القرار في نهاية الاسبوع. هذه الحملة يجب أن تتواصل مع الدعم الشعبي النابع من التفهم بأن الخيار الواقعي الوحيد لمواجهة ايران يكمن في هذا الطريق. بامكان اسرائيل أن تدافع عن نفسها في وجه عدد غير قليل من المخاطر، ولكن هناك حالات غير قليلة ليس مرغوبا أو ناجعا الاعتقاد فيها أن قوة أيدينا وحدها هي التي تحمينا.

عوفر شيلح
كاتب دائم في الصحيفة
(يديعوت أحرونوت)

تغيير السياسة تجاههم يلزم المستشار القضائي للحكومة ايضا بتغيير القُرص

السلطات الاسرائيلية تتبع الآن سياسة ادارة الظهر للمستوطنين

■ لا غرابة أن المستوطنين في حالة «نوبة الإدمان» المعروفة. طوال اربعين عاما وهم يتمتعون بإمدادات دائمة من الدعم السياسي والاقتصادي والحماية العسكرية والدعم القانوني القضائي. وها هو أحدهم يقرر في صبيحة أحد الايام ومن دون إنذار مسبق اغلاق الصنبور في وجههم. سياسيون كبار وعلى رأسهم القائم بأعمال رئيس الوزراء الذين كانوا يجولون العالم طولا وعرضا لجمع التبرعات من اجلهم، أداروا الظهر لهم بصورة فجائية. ضباط الجيش والشرطة، حلفاء الأمس، ينقضون عليهم بالعصي. المدعون العامون الذين كانوا يدافعون عنهم في وجه المنظمات اليسارية يطالبون محكمة العدل العليا فجأة أن تقوم برد التماسهم. قضاة المحكمة العليا الذين شرّعوا نهب الاراضي بذريعة «الأمن» أو «الاراضي الأميرية» رفضوا في هذه المرة إعطاءهم ملجأ يحتمون به.

ولكن، كما يحدث في معالجة المدمنين من خلال النقط المُرة (الدواء الشافي)، يكمن سر نجاح فطام المستوطنين من نشوة القوة في التوجه الرسمي على مستوى الجهاز كله. عملية التأهيل ستكون أكثر نجاعة لو تخلت مؤسسات الدولة عن سياسة الغمز المبطن ونظرت في عيون المستوطنين مباشرة قائلة لهم بوضوح لا يقبل التأويل بأن المهرجان قد انتهى وأن الدولة لن تنتظر السلام الآن في المرة القادمة حتى تقوم باخلاء سارقي الاراضي الفلسطينية الخاصة. من الآن فصاعدا ستفي دولة اسرائيل بتعهداتها قولا وفعلا وتُجمد المستوطنات ولن تتعاون أو تعطي الاموال لاقامة بؤر استيطانية اخرى بذريعة انشاء «الأحياء» الجديدة.

حتى يقتنع الجيش والشرطة ايضا بأن الجياد لم تكن لتصطف لولا المعركة الانتخابية، يتوجب على المستوى السياسي أن يشرع في عملية تنظيف جذرية لحظائره. التلوث واضح للجميع، ومن الممكن رؤيته من خلال التمعن العابر في التقارير التي قدمها مراقب الدولة خلال العامين الأخيرين. على سبيل المثال في تقريره لعام 2003 جاء بأن 18 من 33 موقعا في المناطق كانت وزارة البناء والاسكان مع السلطات المحلية قد وافقت على عقود بناء فيها غير موجودة ضمن منطقة نفوذ أي تجمع بلدي كانت الحكومة قد حددته. في حالتين قامت الوزارة بتمويل شق شارع واقامة مباني في اماكن كانت الادارة المدنية قد أصدرت أوامر هدم بصددها. مراقب الدولة يشتكي من أن الأذرع السلطوية تناقض بعضها البعض في هذا المضمار، حيث تقوم واحدة بالدعم والاخرى (الادارة المدنية) تبذل جهودها لاكتشاف البناء غير القانوني وتدميره. هل قدم أحد فاتورة حساب في محطة الشرطة عن ذلك؟ وما الذي يمكن حدوثه في الواقع عندما تقوم يد الشرطة اليسرى بالتصرف عكس اليمنى. في هذه الايام نشر أنه في الوقت الذي تُرسَل فيه الشرطة لاخلاء المستوطنين من البؤر الاستيطانية غير القانونية، لا يجد مفتشها العام خللا في سكن أحد ضباطه في بؤرة غير قانونية مقامة على اراض فلسطينية خاصة.

تغيير السياسة تجاه المستوطنين يلزم المستشار القضائي للحكومة ايضا بتغيير القُرص. من يسعى الى اطلاق رسالة مفادها أن سلطة القانون لا تتوقف عند حدود الخط الاخضر، لا يستطيع أن يطلب من محكمة العدل العليا رد التماس بصدد بؤرة استيطانية ـ هو بنفسه يعترف انها مقامة فوق اراض مسلوبة ـ مدعيا أن تطبيق أوامر الهدم خاضع «لاعتبارات سياسية» ايضا. محكمة العدل العليا هي الاخرى لا تستطيع الخروج بلا شيء من هذه القضية. من واجبها أن تقف عند هذه «الاعتبارات السياسية» التي يتذرعون بها. هل يقصدون التزام الحكومة في اطار خريطة الطريق باخلاء كل البؤر غير القانونية التي أُقيمت في عهد حكومة اريئيل شارون؟.

على طاولة شارون تحت المصباح يوجد تقرير تاليا ساسون حول البؤر الاستيطانية منذ 11 شهرا، وهو يشير الى خرق متواصل وفظ للقانون على يد المؤسسات نفسها. التقرير ينتهي بعبارة «لا يمكن التسليم بمثل هذه الاعمال. يتوجب اصلاحها، ويبدو أنك قادر على ذلك». شارون لم يفعل أي شيء أو نصف شيء باستثناء تشكيل لجنة وزارية برئاسة تسيبي لفني. فهل سيسير اهود اولمرت على هُداه كما وعَدَنا في هذه القضية ايضا؟.

عكيفا الدار
المراسل السياسي للصحيفة
(هآرتس)

السلطة والمجتمع الفلسطيني لم يتحولا حتى الآن ليكونا «حماستان»

التقديرات الاسرائيلية الاستخبارية كانت بعيدة عن رصد نتائج الانتخابات الفلسطينية

■ الآن، وبعد أن هدأت الزوبعة بعض الشيء، فانه يمكننا أن نتفحص بهدوء ومن غير استعجال كل الآراء التي تخص تحليل نتائج الانتخابات الفلسطينية الأخيرة وما نجم عنها. لقد فازت حماس بنحو 65 في المئة من مجموع مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني (74 من بين 132 مقعدا)، وفحص سريع للوائح الانتخابات يوصلنا الى عدد من الاستنتاجات: أولا، في الانتخابات للمجالس المحلية والاقليمية في 66 مجلسا تحقق نوع من التوازن بين حماس وفتح، وكان 55 في المئة من اجمالي المقاعد في هذه المجالس من نصيب فتح وباقي القوى الفلسطينية الصغيرة الاخرى، وهذا يعني فوزا لفتح على حماس. ثانيا، لقد حققت حماس في الانتخابات للمجالس المحلية في عدد من المدن الفلسطينية فوزا كبيرا لصالحها، حيث حصلت على 66 مقعدا، وكانت النسبة تعادل 1/3 لصالح حماس ضد فتح، والسبب الوحيد لذلك كان حالة الشرذمة والانشقاق في فتح التي قابلتها وحدة وتكتل قويان في حماس. وللتدليل على ذلك، في منطقة القدس وحدها تمكن ثلاثة من مرشحي حماس من الفوز في الانتخابات التشريعية، وفحص الاصوات يشير الى أن كل واحد منهم حصل على نحو 15 ألف صوت، بينما الرابع كان مرشحا لفتح حصل على 13 ألف صوت، ولم يتمكن من الفوز، ذلك لأن آلاف الاصوات من مؤيدي فتح تفرقت الى كتل صغيرة ذهبت لصالح عدد من مرشحي فتح في القدس مما أدى الى إضعاف جميع المرشحين للحركة.

الاستنتاج الثالث هو أن الاماكن والمناطق المعروفة كحصون تغلب فيها السيطرة الاسلامية (ولا نقصد الحزبية)، مثل مدينة الخليل وقطاع غزة وشمالي الضفة، هذه المناطق أعطت اصواتها لحماس من منطلق ديني فقط.

ماذا يعني هذا الكلام؟ يعني أن السلطة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني لم يتحول حتى الآن ليكون «حماستان»، وأنه لا يزال يوجد مُركب اجتماعي علماني قوي في داخل مناطق السلطة الفلسطينية. بكلمات اخرى لتفسير هذه الحالة نقول: توجد في هذه المناطق احتمالية كبيرة لرد فعل قوي قد يُوجه ضد حماس، وليس من الممكن الآن توقع كيفية حصول تطور من هذا القبيل، ولا متى يمكن أن يحدث مثل هذا التطور أو التحول. ولكن من الواضح أنه ما لم تُسرع حركة فتح بعملية «حساب للنفس» حقيقية، وهو الأمر الذي تحتاجه فتح بشدة، واذا ما أُعطيت لحماس حرية العمل والتحرك (على المستويين الداخلي والدولي) فان هذه المناطق ستتحول في نهاية الأمر الى «سلطة حماستان».

الاستخبارات الاسرائيلية، وفي مقدمتها الاستخبارات العسكرية «أمان»، ليست بحاجة الى عملية حساب للنفس، ولا اعادة تقييم، حسب رأيي، لما حدث. فقد سارع الكثيرون ليكيلوا لها الاتهامات، بل إن البعض اتهم المخابرات الاسرائيلية بالتقصير وكأنها عودة الى الاتهامات التي ثارت بعد اندلاع حرب تشرين، ذلك لانها لم تستطع جيدا ولم تُقدر امكانية فوز حماس في هذه الانتخابات.

أستطيع القول بجدية وتأكيد أن ما يُقال ليس إلا محاولة غير عادلة لاتهام المخابرات الاسرائيلية دون مبرر، بل إن بعض ما يُقال لا يعدو كونه تلفيقا مُغرضا. وعليه، فها هي بعض الاستنتاجات والعبر الأساسية التي يجب استخلاصها من كل هذه الأحداث وهذه التحليلات:

× لقد تعرض أحد كبار ضباط جهاز الاستخبارات العسكرية في هيئة الاركان الى التشهير والنقد اللاذعين، الذي سبق له وأن حدد بأن حركة فتح سوف تفوز بنسبة 7 في المئة فقط، وهذا تزييف مقصود. فما هي الحقيقة؟ نفس الضابط قال في سياق حديثه: لقد سبق لجهاز الاستخبارات أن انهار من صدمة نتائج الانتخابات التي جرت في ايران قبل اربع سنوات، والتي لم يتوقعها أحد، فهيا ننتظر 24 ساعة فقط ونعرف النتائج الحقيقية، فلماذا تريدون مني تحديد نسبة ممكنة، وعندما تأتي النتائج عكسها أظهر مثل «شخص تنبل». الاستطلاعات الأخيرة تؤكد بأن حركة فتح ستفوز بفارق 7 في المئة، وأنا لا أعرف ما اذا كانت هذه الاستطلاعات صحيحة أم لا.

× تحدث البعض بالادعاء أن «أمان» قد أعد العُدة المسبقة وقام بتجهيز الحلول الواجب اتخاذها في جميع حالات فوز أو خسارة حماس، ونسب هذا الفوز أو الخسارة في الانتخابات. وهذه الحلول للاحتمالات ما بين 10 ـ 40 في المئة قد تتمخض عنها هذه الانتخابات. وهذه الأحاديث مُفبركة ايضا ولا تمت للحقيقة بأي صلة. على مدى شهر من موعد الانتخابات عرض جهاز الاستخبارات الاسرائيلي كثيرا من التحليلات التي شُرحت وقُدمت للمستوى السياسي ـ الأمني في الدولة. وكانت جميعها تشير وتتضمن الصورة الأساسية التالية: الاتجاه السائد والواضح هو أن حركة حماس تسير في طريقها لتصبح الجهاز والجسم الأقوى والأكثر نفوذا داخل مناطق السلطة الفلسطينية، وأن هذه الحركة تقف الآن في نقطة تؤهلها للانتصار، وأن الانتخابات القادمة ستشكل نقطة تحول في السلطة، وأن فوز حركة فتح ليس مضمونا بنفس القوة، بل إن فوز حركة حماس يمكن تفسيره وفهم مبرراته المعقولة، واذا حدث ذلك فاننا سنواجه «سلطة فلسطينية ارهابية واضحة»، وأن احتمالات أن يكون فوز حماس بنسبة كبيرة (ساحقة) يعتبر احتمالا واردا وجديا.

× لذلك، فان جهاز الاستخبارات العسكرية لم يضع وزنا كبيرا وبصورة معقولة لامكانية فوز حماس بهذا المستوى، فهو لم يكن يستطيع القيام بعمل من هذا النوع أو اعطاء تفسير لمثل هذا الاحتمال، وليس مطلوبا منه القيام بذلك العمل وبنوعيته. فكل ما يُراد منه القيام به هو متابعة وتصنيف التحولات التي تبرز ويصنف شكلها ويضع تقييما لها في حالات الخطر وكيفية المعالجة، لكن ليس في مقدوره معرفة متى ستنضج هذه الطبخة، وكيف ستنفجر هذه الاوضاع ومتى؟ فليس من المعقول أن يُطلب من المخابرات تحديد الوقت الذي سيقع فيه انقلاب في سوريا، على سبيل المثال، أو كيف سيحدث هذا الانقلاب؟

× المخابرات في كل العالم، وفي اسرائيل كذلك، فقدت الكثير من وزن وقيمة المعلومات التي تجمعها. ففي اسرائيل مثلا يوجد كم هائل من الصحفيين والمراسلين العسكريين المختصين بشؤون المناطق والفلسطينيين، وهم يواصلون عملهم وتواجدهم 24 ساعة في اليوم ملتصقين بكاميراتهم وآلات تسجيلهم بظهور وأكتاف المسؤولين الفلسطينيين، ويواصلون اجراء الحوارات واللقاءات معهم ونشرها واذاعتها في كل مكان ومن كل مكان، وقبل كل هؤلاء «رجال الشاباك»، هناك الذين يواصلون «الشم» ليل نهار لكل خبر وكل حركة، فما هي تحركاتهم وما هي نبوءاتهم وتقديراتهم؟.

اذا كان لا بد لجهاز الاستخبارات العسكرية ان يبدأ بعملية محاسبة النفس، فان هذا ينحصر في مجال تقديره للنسب فقط، فقد سبق لجهاز المخابرات العامة (الشاباك) أن تعلم هذا الدرس قبل وقت طويل، فهو يحتفظ بناطق واحد وله الكثير من «مراسلي البلاط» الذين يُزودونه بالعناوين ويشرحون كل التحولات، ويمدونه أولا بأول بكل ما يحتاجه لفهم ما يدور. يبدو أن هذا ما يحتاجه كل جهاز في عالمنا الحالي.

عاموس جلبوع
كاتب دائم في الصحيفة
(معاريف) 6/2/2006

من يهين ويدوس الاخرين لا ينبغي ان يعظ عندما يهان ويداس

لا مناص من حرب ثقافية بازاء الاسلام الذي يحاول فرض آرائه بالقوة

■ في مقالته أمس «مس لا داعي له بالاسلام»، يكشف لنا بن درور ـ يميني انه قد استعمل الرقابة كمحرر لاعمدة الاخبار: ففي البدء ضم الى مقالة يعقوب احيمئير «نفاق اسلامي» صورة أحد الرسوم الكاريكاتورية المثيرة للخلاف. بتفكير ثان، قرر عدم نشرها، وبيّن أن دعوى احيمئير المبدئية على حق، اي ان من يهين ويدوس الاخرين، لا ينبغي ان يعظ عندما يهان ويداس. وبالرغم من ذلك، لا يسوغ هذا ان يسلك معه السلوك نفسه، الذي نزعم منذ البدء أنه غير مناسب.

اقوال يميني مفاجئة، وخاصة لانه تصرف بالضبط نفس التصرف الفاسد الذي يتهم اليسار الغالي به (الاوروبي في الاساس). لقد قرأنا كثيرا له ان المشكلة مع اليسار هي ان علاقته بالعرب وبالمسلمين مصابة بالتكبر الراسخ: نحن، كحضارة متقدمة، يجب أن ننظر الى الحضارة غير المتقدمة نظرا مخالفا، كما يُنظر الى طفل متخلف تقريبا. فمن جهة، يجب الحديث اليه ببطء، ومن جهة اخرى، يجوز له أن يتصرف تصرفا غير حسن أحيانا. حاول يميني دائما أن يعلمنا أن نظرا كهذا يسبب جمود الثقافة العربية كثقافة متدنية، ولا يساعدها على التقحم خارجا.

اقوال يميني هذه صحيحة، بيد أنه كما قيل آنفا فشل هو نفسه فيها. الامتحان المحدد هو لا بموازنة هذه الرسوم الكاريكاتورية برسوم معادية للسامية، بل برسوم كاريكاتورية تستطيع أن تهين الجمهور اليهودي أو المسيحي أو ما أشبه. الفرق بين الرسوم الكاريكاتورية المعادية للسامية وتلك التي تستطيع أن تمس جمهورا كاملا هو انه في الاولى يتم الرسم صدورا عن توجه معاد للسامية ويهدف الى هدف معاد للسامية. في مقابلة ذلك، الرسوم الكاريكاتورية التي أمامنا لا تهدف الى بث البغض للاسلام، ولا يلحظ انها رسمت صدورا عن توجه معاد للاسلام. صحيح أنها تنقد الاسلام لكن هذا نقد مناسب وشجاع. وحينما يخرج الاوروبيون في نهاية الامر من عدم مبالاتهم بفعل استحثاث يميني ورفاقه، يأتي هذا ليقول ليست هذه هي السبيل.

تعالوا نضع اوراق اللعب على الطاولة. جوهر القضية امامنا هو كيف تتصرف حضارة متقدمة مع حضارة متدنية. تمتاز الحضارة المتدنية باستعمال القوة، وتمتاز الحضارة المتقدمة بضبط النفس. وها نحن اولاء رأينا كيف استعملت الرسوم الكاريكاتورية تشخيصاتها استعمالا دقيقا، مثلا ذلك الرسم الذي رسم فيه محمد وعلى رأسه قنبلة. ما هو رد العالم الاسلامي؟ استعمال القوة، واحراق السفارات، واختطاف الاوروبيين وقطيعة المنتجات واشباه ذلك. وبازاء ثقافة القوة، لا يحل الانسحاب الى موقف شبه مشايع. الرد المناسب هو كرد أجهزة تحرير الصحف في فرنسا والمانيا وهو الحرب. وكرد الاتحاد الاوروبي ـ وهو التهديد باستعمال قطيعة الدول التي أزالت منتجات الدانمارك عن الرفوف فيها.

في هذه الحرب الثقافية المباركة، لا يحل لنا أن ننسحب الى موقف محايد. ان استعمال الرقابة كتلك التي استعملها يميني، هي التي تمس بنا وبالجمهور العربي في اسرائيل. فهي تمس بنا لان حرية التعبير تصاب، وتمس الجمهور العربي، لان يميني يجمد بذلك ثقافتهم كثقافة متدنية، وهو شيء اعتقدنا أنه كريه اليهم.

يحيئاف نجار
عضو في حركة صهيونية دينية ـ واقعية
(معاريف)

الرسوم الكاريكاتورية ستساعد على ولادة الغول الذي تحذر منه

التحريض في اوروبا قبل مئة سنة قام على «حرية التعبير» والتحريض على المسلمين اليوم يقوم على «حرية الاهانة»

■ في الخامس من شباط (فبراير) 1917 مات ادوار درومون، وهو صحافي فرنسي معاد للسامية، ومؤلف كتاب «فرنسا اليهودية». وقد سمى الصحيفة، التي لعبت دورا مهما في تأجيج الغرائز في اثناء قضية درايفوس، «الكلام الحر». كانت تلك خطوة براقة: فقد أصبح كاره اليهود، والعدو الألد للديمقراطية، مدافعا عن حرية التعبير. وهكذا اصبحت كل محاولة لوقف الشقاق والتحريض مسا بهذا الحق المقدس.

«يوم الذكرى» المشتبه فيه هذا، الذي حل أمس الاول، لم يكن يستحق الذكرى، لولا أن فرنسا واوروبا في أوج «حملة صليبية» اخرى مشتبه فيها من أجل حرية التعبير: فقد نشرت صحيفة دانماركية قبل نحو أربعة اشهر سلسلة من 12 رسما كاريكاتوريا للنبي محمد. قبل اسابيع معدودة نُشرت في النرويج، وفي الاسبوع الماضي في صحف اوروبية اخرى في المانيا، وفي ايطاليا، وسويسرا وهولندا واسبانيا. في فرنسا نشرت «فرانس ـ سوار» الرسوم الكاريكاتورية التي اصبحت في الحال سلعة مطلوبة. العدد الذي نشرت فيه اختطف من الاكشاك. وزادت الصحيفة في ذلك اليوم نشرها ب25 في المئة. صاحبها، ريموند حلاق، وهو رجل أعمال فرنسي من أصل مصري، لم يؤثر فيه ذلك، وسارع الى اقالة رئيس التحرير. ابتدأت قضية جديدة.

من ناحية قانونية، لا يوجد منع نشر رسم كاريكاتوري لمحمد، ولكن ما هو الهدف؟ من الذي يريدون مهاجمته؟ عرف محررو الصحف، الذين استدعوا ونشروا هذه الرسوم الكاريكاتورية، عرفوا جيدا أن الحديث عن استفزاز. كان ذلك هدفهم. وعرفوا أيضا أنه تحت مظلة حرية التعبير سيكون في الامكان أن يحرف النقاش من مسألة تقويمهم ومسؤوليتهم كرؤساء تحرير، الى نقاش في القضية المبدئية.

لا يحل ان يتركوا يتهربون من مناقشة التقديرات الحقيقية التي حفزتهم. ان التفكير في أنه حان الوقت «لتربية» المسلمين، ومعرفة ان الرأي العام الاوروبي يطور خوفا من الاسلام، هما اللذان دفعا فرسان حرية التعبير هؤلاء. فبدل بذل الجهد ومحاولة مهاجمة المشكلة الحقيقية، أي الاستعمال السياسي لتأويل ما للاسلام، مع استغلال الوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب لمسلمين كثيرين، اختارت حفنة من محرري الصحف الاوروبيين السبيل السهلة. أمن العارض أن الصحيفة الدانماركية التي استدعت سلسلة الرسوم الكاريكاتورية هي صحيفة يمينية محافظة، وان الصحيفة النرويجية التي اختارت اعادة النشر هي مسيحية ـ محافظة؟

مثل ادوار درومون، وهو انسان مثقف ذكي بل منفتح نسبيا فقد شغل صحافية نسوية، قرروا هم ايضا اختصار طريق خطر. قبل مئة سنة كان ذلك خطرا (تهويد فرنسا) والاستيلاء اليهودي على العالم، واليوم أصبح هذا مكافحة اسلمة اوروبا. في الحالتين يتحدث عن هوس. الرسم الكاريكاتوري والتفكير الجامد المقلوب يقتربان بعضهما من بعض، والفرق بينهما دقيق جدا، مثل الفرق بين حرية التعبير والتحريض. ان ادخال المسلمين جميعا في سلة واحدة، ومحاولة وصف الاسلام ككيان ذي صبغة واحدة وكثقافة عنيفة في جوهرها، قد تنجح، وتنتهي هذه الرسوم الكاريكاتورية الى أن تولد الغول الذي تحذر منه. ان من يبحثون عن طرق ذكية لاستعمال الفكاهة لمعالجة قضايا الدين والنفاق، مدعوون للعودة الى قراءة «طرطوف».

د. جيل ميخائيلي
مؤرخ
(معاريف) 6/2/2006